

في قوله تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين الآية
يجب احد الاشياء لابعينه عندنا خلافا للبعض
من العراقيين والمعتزلة فانهم اوجبوا الكل
على سبيل البديل فلو ادى الكل او ترك الكل
يحصل ثواب الكل واثم الكل وعندنا ثواب
الاعلى واثم الادنى لسقوط الفرض به و اوفى
قوله تعالى ان يقتلوا او يصلبوا الآية للتخيير
عند مالك فيخبر الامام في العقوبات وعندنا انهما
للترتيب على حسب اجزئهم فتكون بمعنى بل
كما في قوله تعالى فمى كالحجارة او أشد قسوة اي
بل يصلبوا اذا اتفقت المحاربة بقتل النفس واخذ
المال بل تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف اذا
اخذوا المال فقط ولم يقتلوا بل ينفوا من الارض
اي يجلسوا حتى يتوبوا اذا خوفوا الطريق والاصل
ان الجملة اذا قولت بالجملة ينقسم البعض على
البعض وقد بين كذا في حديث حد اصحاب
ابى برزة وقال لا تكونوا لاحد المذكورين اذا قال

لعبد

لعبد ودايته هذا حرا وهذا آت به باطل
لانه اسم لاحدهما غير معين وذلك أي
احدهما غير محل صالح للعتق فلا يعتق الا
بالنية وعنده هو اسم لاحدهما كذلك لكن على
احتمال التعيين حتى لزمه التعيين في مسألة
العبيدين اي لو كانا عبيدين ولو لم يحتمل التعيين
لما اجر عليه والعمل بالمحتمل اولى من الاصدار
فجعل ما وضع لحقيقته وهو احدهما غير معين
مجازا عما يحتمله وهو احدهما على التعيين وان
استحالت حقيقته وهما يتكران الاستعادة عند
استحالة الحكم لما مران المجاز خلف عن الحقيقة
في الحكم عندهما وفي التكلم عنده فكا أنه قال
هذا حرو سكت ولغت الزيادة وتستعار والعموم
بقريضة فتصير بمعنى واو العطف لابعينه اي فيراد
كل واحد منهما لكن بانفراده وذلك اي استعارتها
بمعناها اذا كانت في موضع النفي او في موضع الابتناء
كقوله والله لا اكلم فلانا او فلانا حتى اذا اكلم احدهما